مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية من "طارق متري" إلى "عبد الله باتيلي" هل من مقاربة واقعية تجمع الفرقاء؟
اسم الكاتب: د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7399
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية من "طارق متري" إلى "عبد الله باتيلي" هل من مقاربة واقعية تجمع الفرقاء؟

The Libyan crisis in light of the efforts of the UN mission, from "Tarek Mitri" to "Abdallah Batili"Is there a realistic approach that brings together the parties?

د. محمد عبدالحفيظ الشيخ

Dr. Mohammad Abdul Hafied Al Sheikh

رئيس قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ـ طرابلس

Head of the Department of Political Science, Libyan Academy for Postgraduate Studies – Tripoli

تاريخ الاستلام ٢٠٢٤/١/٣٠ تاريخ القبول ٢٠٢٤/٢/٨ تاريخ النشر ٢٠٢٤/٤/٣٠

ملخص

إثر ثورة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، التي عصفت بنظام القذافي، دخلت البلاد في متاهة صراع مرير تعددت أدواته وأطرافه، مما ترتب عنه شرخ عميق أصاب المجتمع الليبي. وجدت ليبيا نفسها في فك التدخلات الخارجية الضارة، مما جعل من البلد ساحة صراع وتنافس لقوى دولية وإقليمية تخلق الأزمات وتساهم في زعزعة استقرار وأمن المنطقة برمتها.

برغم الجهود التي بذلتهاالأمم المتحدة في ليبيا، لم تفلحفي تجاوز المعضلات التي تمثل جوهر الأزمة القائمة، ولم تنجح إلا في تقديم تصورات وخرائط طريق لتقاسم السلطة. كما لم تفلح تلك الترتيبات إلا في زيادة عدد المكونات أو عناصر الأزمة السياسية. وهو ما أثار الشكوك حول كفاءة وفاعلية البعثة الأممية ومقاربتها للحل في ليبيا، وفي الوقت نفسه، ثار الجدل حول جدوىتلك الجهود، وما إذا كانت فعلاً تحمل في جعبتها أفكاراً بنّاءة تفضي إلى فك رموز الأزمة الليبية وحلحلة كل تعقيداتها، بما يحقق الاستقرار والأمن وعودة الدولة موحدة بمؤسساتها.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، المقاربة الأممية، التسوية السياسية، التدخل الخارجي، الولايات المتحدة الأمريكية

Abstract

Following the revolution of February 17, 2011, which struck the Gaddafi regime, the country entered the maze of a bitter conflict with multiple tools and parties, which resulted in a deep rift that struck Libyan society. Libya found

itself in the midst of harmful foreign interventions, making the country an arena of conflict and competition for international and regional powers that create crises and contribute to destabilizing the stability and security of the entire region.

Despite the efforts made by the United Nations in Libya, it did not succeed in overcoming the dilemmas that represent the core of the existing crisis, and it only succeeded in providing visions and road maps for sharing power. These arrangements only succeeded in increasing the number of components or elements of the political crisis. This raised doubts about the efficiency and effectiveness of the UN mission and its approach to the solution in Libya, and at the same time, controversy arose about the feasibility of those efforts, and whether they actually carry within them constructive ideas that lead to decoding the Libyan crisis and resolving all its complexities, in a way that achieves stability, security, and the return of the state. Unified in its institutions

Keywords: Libyan crisis, international approach, political settlement, foreign intervention, The United States of America

مقدمة

على مدار ثلاثة عشر عاماً مضت، توالت مساعي الأمم المتحدة في ليبيا لإيجاد مخرج للصراع القائم، والذي جاء على إثر ثورة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، التي عصفت بنظام القذافي بعدما حكم البلاد طيلة أربعة عقود.إذ سرعان ما دخلت البلاد في متاهة صراع مرير تعددت أدواته وأطرافه، مما ترتب عنه شرخ عميق أصاب المجتمع الليبي ومؤسساته السياسية والعسكرية.

برغم من جهود بعثة الأمم للدعم في ليبيا لم تفلح حتى الآن في تجاوز المعضلات التي تمثل جوهر الأزمة القائمة، ولم تنجح إلا في تقديم تصورات وخرائط طريق لتقاسم السلطة، آخرها ما يعرف بالاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في جنيف في ٥ شباط/فبراير ٢٠٢١. وعليه، لم تفلح تلك الترتيبات إلا في زيادة عدد المكونات أو عناصر الأزمة السياسية، ولم تتمكن حكومة الوحدة الوطنية التي نجمت عن ذلك الاتفاق من تحقيق ما أقيمت لأجله، وهو ما أدى إلى المزيد من الانقسام والاقتتال وعرقلة أي جهود لإنهاء الأزمة المتفاقمة في ليبيا.

باتت الشكوك تحوم حول أي تحرك للأمم المتحدة تجاه ليبيا وحيادية مقاربتها للحل، وفي الوقت نفسه، ثار الجدل حول كفاءة وفاعلية جهود البعثة الأممية، بل ومصداقيتها، وما إذا كانت فعلاً تحمل في جعبتها أفكاراً بنّاءة تجمع الفرقاء الليبيين على مائدة حوار حقيقي بحيث تفضي في نهاية المطاف إلى فك رموز الأزمة الليبية المتشابكة وحلحلة كل تعقيداتها، بما يحقق الاستقرار والأمن وعودة الدولة موحدة بمؤسساتها.

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

– تمثل الأزمة الليبية بعد عام ٢٠١١ حالة لها أهميتها في تقويم جهود البعثة الأممية ومستوى أدائها، والحكم على نجاحها وإخفاقاتها في القيام بمهامها ومن ثم، تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.

– أهمية الدور الذي تقوم به البعثة الأممية للدعم في ليبيا من خلال إحداث مقاربة واقعية، لا سيّما في ظل الصعوبات التي تواجهها في تسوية الأزمة القائمة، نظراً للكوابح الإقليمية والدولية ودورها في تغذية الفرقة وإذكاء الصراع بين المكونات السياسية والمجتمعية الليبية.

كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرّف على الآليات والاستراتيجيات التي وظفتها البعثة الأممية وما إذا كانت تتناسب معمعطيات المشهد الليبي وحجم التحديات الماثلة.

– تحديد العقبات التي تعرقل جهودها وتحدّ من فعالية أداءها ودورها في إيجاد تسوية حقيقية للأزمة الليبية الراهنة.

وعلى هذا الأساس تثير هذه الإشكالية سؤالاً بحثياً رئيسياً مُفاده: هل فاعلية جهود البعثة الأممية في ليبيا من القوة والمصداقية بحيث تسهم في خلق توافقات وطنية بما يضمن تحقيق الاستقرار والأمن والدولة موحدة بمؤسساتها، أم أن آليات الحوار والمبادرات التي

وظفتها البعثة في مقاربتها للأزمة الليبية ليست سوى تبادل أدوار للمبعوثين الأمميين لا تحضر التسوية الحقيقة في حساباتها؟

ويرتبط بهذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية تتضمن:

– ما هي مظاهر النجاحات والاخفاقات في إدارة البعثة الأممية للأزمة الليبية؟

– ما هي التحديات التي أعاقت / ولازالت تعيق جهود البعثة في تحقيق أي انجاز يذكر في هذا المسار؟

– هل من مقاربة واقعية تخرج ليبيا من هذا المآل الصعب الذي وصلت إليه؟

تنطلق الدراسة من اختبار صحة الفرضية التالية:

– لن تثمر جهود البعثة الأممية من دون كبح جماح التدخلات الإقليمية والدولية العبثية ودورها في إذكاء الصراع الليبي، وهذا يقتضي الوصول إلى تسوية بين الفرقاء الليبيين وإحداث مقاربة سياسية واقعية تنهي الأزمة القائمة التي تسهم قوى إقليمية ودولية كثيراً في استمرارها.

ستعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي، لما يعطيه من ميزات في الوقوف على أهم المعلومات والدلالات ذات العلاقة بجهود البعثة الأممية في ليبيا. وكذلك، منهج الاتصال، هو الآخر كمنهج مناسب، حيث يساعد في دراسة سياسة البعثة الأممية التوسطية كنظام اتصالي لحل الصراعات بين الفرقاء الليبيين.

تأسيساً عل ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية، أولاً: خلفيات الأزمة الليبية وحيثياتها. ثانياً: جهود البعثة الأممية في ليبيا من "طارق متري" إلى "عبد الله باتيلي". ثالثاً: صعوبات تواجه جهود البعثة الأممية. رابعاً: مقاربة البعثة الأممية بين التسطيح والافتقار للواقعية.

أولاً: خلفيات الأزمة الليبية وحيثياتها

جاءت ثورة ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، نتيجة احتقانات ومظالم حقوقية لا حصر لها،إذ أن هذه الثورة أفرزتها بالأساس جملة من العوامل الداخلية المتشابكة، والمتراكمة، ساهم

في إشعالها، محيط عربي ثائر، كان بمثابة الرافعة المُشجعة للخروج من ربقة الخوف إلى ميدان الحرية، ويحنّ إلى الخلاص من ركام التسلط وتبعاته.

وبدوره، جاء التدخل الدولي وفق حيثيات داخلية ليبية، وخارجية تبلورت في اهتمامات المجتمع الدولي بكل حساباته.برغم أن الحضور الخارجي جاء وفقاً لحاجة ماسة إنسانية، نتيجة لعنف نظام القذافي واستخدامه للقوة المفرطة، أدى ذلك إلى وقوع وانتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان، أقضت مضجع المنظمة الأممية، ولامست اهتمامها الإنساني، وبناءً عليه، سارع مجلس الأمن الدولي في إصدار القرار رقم (١٩٧٣) لسنة ٢٠١١، بعد أن احتكم المجلس إلى مبدأ "مسؤولية الحماية"، أو مبدأ المصالح الحيوية للدول محل التأثير في المنظومة الأممية، ودفعت في ذات الوقت أطرافها للعمل السريع، مما فتح المجال أمام طائرات حلف شمال الأطلسي في القضاء على قدرات النظام العسكرية ووسائل مقاومته، لوقف تلك الفظاعات بحق أبناء الشعب الليبي[١].

وبقدر ما كان التدخل الدولي حاسماً في القضاء على نظام القذافي، فإنه أفرز تداعيات سلبية خطيرة، وما تبعها من ارتدادات، انعكست آثارها على البلاد والمجتمع في فترة ما بعد سقوط النظام والسعي إلى بناء الصرح المؤسساتي الجديد. فالنخب السياسية التي تولت إدارة الشأن العام الليبي ما بعد القذافي لم تكن بالنضج ذاته والفهم لاستيعاب استحقاقات المرحلة والتحديات الداخلية والخارجية لم تسعفها في تقديم حلول ومعالجات جادة لواقع التحديات الماثلة، وهو ما جعل البلاد تتخبط في دائرة العنف والعنف المضاد بعيداً عن مطالب المرحلة الراهنة، وتقع تحت أسر الأحقاد والمظالم السابقة وعدم الثقة، وهو ما جعل ليبيا جزء من مخطط ترأسه قوى إقليمية ودولية، سواء بتفاهمات بينية أو كل بزاويته[٢].

كان لانتخابات تموز/ يوليو ٢٠١٢، وعدم قبول بعض الأطراف التسليم بما أفرزته نتائجها، دور كبير في خلق مناخ سياسي جديد، أسهم سلبياً في تشظي الواقع الداخلي،

وعزّزت من انقسامات الرأي السياسية وتوسيع شرخ القوى الاجتماعية.ومن ثم، في توافر أسباباً بنيوية عميقة للتنافر والتشرذم، بدأ الانقسام سياسياً وأيديولوجياً، لكن سرعان ما تحول إلى انقسام مادي جغرافي، ثم تدحرج، وصولاً إلى تشظي الوجود الليبي وتعدد مرجعياته وانقسامه على ذاته، وقد ترتب على كل ذلك وجود هوة سياسية عميقة ذات دلالة على تشظي وتبعثر حال الليبيين، وهما سمتان مصاحبتان للمشهد الليبي خلال العقد الأخير. والنتيجة لا زالت مستمرة كما نراها اليوم: حكومتان معنيتان بإدارة الشأن العام الليبي، حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دولياً في الغرب الليبي، تقابلها حكومة أخرى في الشرق الليبي، وتداخلت في نطاقهما ليس السياسة والأيديولوجيا فقط، وإنما أيضاً المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية، في إطار التجاذب الكبير[٣].

لقد كشفت حقبة ما بعد ثورة ١٧ شباط/فبراير، عمق الأزمة التي تعانيها الدولة الليبية، والتي تأتي ضمن سلسلة حلقات مُني بها الوضع الليبي نتيجة الارتباك في البلادبالنظر إلى تشعّبها وتعقّد مسالكها، وحجم التناقضات الكامنة داخلها، وتضارب المصالح بين الأفراد والجماعات والتي انفجرت مع انطلاقة الثورة، وأدت بمجملها إلى إيجاد هذه الانقسامات القائمة، التي ألقت بظلالها على العملية السياسية الليبية، وزيادة تحدياتها الداخلية، حيث الصراعات الأهلية والحروب المشتعلة تتفاقم وتزداد سوءاً، في ظل عجز القوى السياسية والعسكرية عن تحقيق توافق وطني حقيقي، يقود البلد إلى الأمن والاستقرار، وهو ما أسهم في تشجيع ودخول قوى دولية وإقليمية اتخذت من الساحة الليبية مسرحاً ملائماً لتصفية حساباتها المتعلقة بالتدافع والسيطرة وهيبة الحضور، وتغذية الفرقة بما يكفي لإبقاء الصراع مشتعلاً بين المكونات الليبية، فأسهمت تلك القوى في تعميق الأحقاد بين المكونات الاجتماعية، في الوقت الذي انهارت فيه الدولة، وصارت المليشيات الممثلة لهويات جهوية وقبلية تتصارع فيما بينها على النفوذ والموارد. لتذهب ليبيا بعدها

منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين، ممّا جعل خيار التسوية بين الفرقاء مشكلة يصعب فك رموزها وحلحلة كل تعقيداتها وتشابكاتها[٤].

كل ذلك عمّق التناقضات، وهدد الاستقرار، وأدخل البلاد في دوامة من الأزمات عنوانها: العنف، الفساد، إضافة إلى ملامح الاستبداد جراء تناحر النخب السياسية الحاكمة على المصالح الضيقة، الذي بات ينتج في كل مرة حكومات متصارعة، لم تستطع حتى اللحظة تحقيق الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها. وهو ما انعكس سلباً على حياة المواطن الذي بات يدفع يومياً الثمن بحياته، وجعل تجربة المصالحة بعد مرور تجربة أكثر من ثلاثة عشر عاماً هشّة، والمجتمع غير متماسك، في ظل تراجع المواطنة أمام الولاءات الضيقة، وتزداد الأوضاع تعقيداً أكثر مع التدخلات الخارجية العبثية في المشهد الليبي.

لا تزال البلاد تعاني من تشرذم الجسم السياسي والمؤسسي وتمزقه على هذا النحو المؤلم. ولهذه الغاية تسعى الأمم المتحدة من خلال بعثتها الأممية للدعم في ليبيا على مقاربتها التي تعتمد على تقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين لإيجاد مخرج للصراع القائم. بيد أن المنظمة الأممية لم تتمكن حتى الآن من تحقيق أي تقدم يذكر، ولم تسعفها كل الوسائل والآليات لإنهاء الأزمة الراهنة، ودعم المسار السياسي والانتقال الديمقراطي. ورافق ذلك علامات استفهام كثيرة عن مدى جدية جهود البعثة الأممية للدعم في ليبيا ومصداقيتها في تسوية الأزمة الليبية القائمة، وكذا دور القوى الإقليمية والدولية في تكريس حالة الانقسام وعدم الاستقرار في ليبيا.

ثانياً: جهود البعثة الأممية في ليبيا وآلياتها من "إيان مارتن" إلى "عبد الله باتيلي"

في إطار مساعي المنظمة الأممية لتسوية الأزمة الليبية، سارعت إلى تأسيس البعثة الأممية الخاصة بالدعم في ليبيا المعروفة اختصاراً "أونسميل" بقرار من مجلس الأمن

الدولي الرقم (٢٠٠٩) في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، للمساعدة في استعادة الأمن العام، وتشجيع المصالحة الوطنية، بهدف بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية في ليبيا[٥].

اللافت للنظر، منذ نشأة البعثة الأممية في ليبيا بدأ تمديد ولاية عمل البعثة يشكّل عملاً إجرائياً لدى مجلس الأمن الدولي، من دون تقييم أداء الفريق الدولي أو وجود ما يشير إلى حدوث تحولات في دور الأمم المتحدة بقدر التنافسية الدولية وتمثيل القارات المختلفة.

اللافت للنظر، تعاقب على ليبيا مجموعة من المبعوثين الأمميين، وتعددت أدوارهم ومهامهم. أول من ترأس البعثة الأممية في ليبيا البريطاني إيان مارتن خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢. شغل مارتن منصب الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، وعمل مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة للتخطيط في فترة ما بعد النزاع في ليبيا. وبعد تعيينه، شكّل بعثة تتألف من ٢٠٠ موظف كانت مهمتها الأساسية تدريب أفراد الأمن للإعداد لأول انتخابات برلمانية تشهدها البلاد[٦].

بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام في ليبيا، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عن تعيين اللبناني "طارق متري" كمبعوث خاص إلى ليبيا خلفاً لـ "إيان مارتن". خلال توليه مهامه، قدم "متري" مبادرة لحل الأزمة في ليبيا شاملة لكل أطراف التفاوض ولكل الملفات، وواضحة الخطوات والإجراءات. وتعتبر مبادرة "متري" في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٤ فلسفة أداء بعثة الدعم منذ تشكيلها، حيث كان خطابها السياسي موجهاً للمجتمع الليبي بكافة أطيافه وانتماءاته، الرسمية والشعبية، كما وضعت مبادئ لإدارة الأزمة تمثل جوهر الإشكالية المتعلقة بأولوية بناء الديمقراطية وتحقيق الأمن وبناء المؤسسة العسكرية والأمنية لترسيخ التعايش السلمي كمدخل لتحقيق الديمقراطية وبناء المؤسسات[٧].

اشتد الصراع والاقتتال في شرق البلاد وغربها، فيما يشبه تصفية الحسابات. خاصة بعد إطلاق خليفة حفتر ما أسماها "عملية الكرامة" في مدينة بنغازي في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٤، التي تهدف لمحاربة الإرهاب، في المقابل، انطلقت عملية "فجر ليبيا في طرابلس، بعد شهرين من بدء عملية الكرامة. أدت كلتا العمليتين إلى زيادة حدّة الصراع الدموي والانقسام السياسي، وفشل كل الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية. وهو ما سبب شرخاً حاداً وبليغاً في العضد الليبي الهشّ. وفي الوقت نفسه، وفر بيئة مناسبة لنمو التنظيمات المتطرفة والإرهابية، لعل أبرزها تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية "داعش"، وسيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي الليبية، وخصوصاً مدينتي درنة وسرت، الأمر الذي شكّل ناقوس خطر بات يهدد ليس ليبيا فحسب، بل المنطقة والعالم برمته[٨].

في آب/ أغسطس ٢٠١٤، تم تعيين الإسباني "برناردينو ليون" خلفاً لمتري. منذ تسلمه مهامه بدأ ليون بالعمل على جمع الأطراف الليبية على مائدة حوار، والسعي نحو إيجاد حل سياسي للأزمة بعيداً عن لغة السلاح. بيد أن المقترحات التي قدمها بدت جزئية ولم تشمل كل الكيانات السياسية أو أخذ رأيها بعين الاعتبار. جدير بالذكر، لم تكن تجربة ليون بمنأى عن التجاذبات والشكوك التي تحوم حول مصداقية دوره في ليبيا، لاسيما بعد الاتهامات التي وجُهت له الاتهامات بعدم حياديته. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، غادر ليون مهامه على وقع تسريبات حول دوره المشبوه لصالح جهات إقليمية بعينها، بعد أن كشفت صحيفة "غارديان البريطانية أن ليون تفاوض على قبول وظيفة براتب ٥٣ ألف دولار مع دولة الإمارات العربية المتحدة [٩].

وعلى إثر ذلك، تم تعيين الألماني "مارتن كوبلر" لرئاسة البعثة الأممية إلى ليبيا، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، ومرت فترة ولايته بمحطات عديدة، بدأت باستئناف جولات الحوار بين الفرقاء الليبيين، وجلوسهم على طاولة واحدة لتقريب وجهات النظر، أفضت في نهاية المطاف وبدعم إقليمي ودولي، إلى التوقيع على مسودّة الاتفاق السياسي الليبي

في مدينة الصخيرات المغربية، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، لكن الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ومنع الصراع من أن يأخذ أشكالاً عنيفة. في فترة لاحقة، بدأ الجدل يتصاعد حول دور "كوبلر"، وتعرّض لانتقادات لاذعه من بعض الساسة الليبيين وصلت إلى حد المطالبة بعزله وتعيين بديل عنه، بعد أن وجهت إليه اتهامات بالانحياز لطرف على حساب آخر. وهو ما آثار تساؤلات كثيرة حول دور المنظمة الأممية وبعثتها للدعم ومدى جديتها ومصداقيتها في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني المنشود، وفي تقريب مواقف مختلف الفرقاء الليبيين للوصول إلى وضع يُنهي حالة الانقسام والتشظي التي تعيش البلاد على وقعها منذ عام ٢٠١١[١٠].

مع استمرار الجهود الأممية بهدف إخراج البلاد من أزمتها العميقة، تم تعيين اللبناني غسان سلامة رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلفاً لـ "كوبلر". قدم سلامة خطة للمصالحة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ في إطار الاتفاق السياسي، عندما أعلن عن تنظيم "الملتقى الوطني الجامع" في مدينة غدامس، في منتصف أبريل ٢٠١٩، وأبدت البعثة الأممية حرصها على عدم استثناء أي طرف، ووجهت الدعوة إلى مختلف الشرائح السياسية الليبية[١١]. لكن هذه الخطة لم تجد طريقها للتنفيذ، نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية، إلا أن تعاظم الصراع العسكري ودخوله مرحلة حرجة مع إعلان خليفة حفتر إطلاق عملية " طوفان الكرامة" وبدء قواته بشن هجوماً شاملاً على طرابلس في الرابع من نيسان/ أبريل ٢٠١٩، لتحريرها مما أسماها الجماعات المتطرفة والميليشيات المسلحة التي تعبث بمقدرات وأرزاق الليبيين، وهو ما أسفر عن إضاعة الفرصة أمام الجهود الأممية المكثفة، لاستكشاف مواقف الفرقاء الليبيين من التسوية والمصالحة، وبخاصة مع تصاعد العمليات العسكرية على وسط طرابلس، وهو ما أفرز ردود أفعال دولية واسعة ومتباينة تعكس التخوف من تطور الأوضاع نحو الأسوأ [١٢].

لقد مثّل تقاطع المصالح وافتراقها بين القوى الإقليمية والدولية عاملاً مهماً يضاف إلى مجموع العوامل الداخلية الأخرى التي ساهمت في تعطيل عملية الانتقال الديمقراطي، وهو ما أثار جملة من التساؤلات عن دور وسلوك القوى الخارجية المؤثرة في الساحة الليبية. وقد أشار "سلامة" أن الأمم المتحدة عجزت عن حل الأزمة الليبية في ظل انقسام المجتمع الدولي. وقال بأن هناك ١٠ دول لم يذكرها، تتدخل في الشأن الليبي، ومستمرة في إرسال السلاح إلى الأطراف الليبية المتصارعة، مما ساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد[١٣].

وسط حراك دبلوماسي حثيث حول ليبيا، وبمبادرة ألمانية عُقد في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، مؤتمر برلين، كان هدفه تسريع الجهود لتحقيق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي، وكذا إلزام القوى الخارجية بوقف دعم الأطراف الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع نحو حل سلمّي[١٤]. إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، إذ لم تفِ القوى الفاعلة بتعّهداتها المتعلقة بإنهاء التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية. إلا أن التحول في موازين القوى بدا واضحاً بعد توقيع الاتفاق العسكري بين حكومة الوفاق الوطني السابقة مع تركيا، إذ شرعت الأخيرة بالتدخل المباشر والمُعلن والنوعي، استهدفت من خلاله قوات حفتر وخطوط إمداده وقواعده، اضطرت بعدها إلى الانسحاب من محيط طرابلس إلى حدود سرت شرقاً والجفرة جنوباً، بفعل الضربات التي نفذها الطيران المسير التركي. ولولا ضغوطات دولية، وتصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي باستعداد الجيش المصري للتدخل بكل ثقله، وأن(سرت) خط أحمر، لا يمكن لقوات حكومة الوفاق تجاوزه. لكانت الأخيرة قد وصلت بنغازي وطبرق، وهو ما يزيد الوضع الليبي تعقيداً ويجرّ البلد إلى كارثة حقيقية[١٥].

ما زاد من إرباك المشهد السياسي الليبي استقالة المبعوث الأممي إلى ليبيا "يان كوبيتش" بصورة مفاجئة والذي بدا بشكل واضح أنه عاجز عن إدارة الملف الليبي، وهذا ما ذهب

إليه "هاميشكينير" من معهد "فريسك ماكلفروت" إلى فشل "كوبيتش" وما تسبب به في هذا الارتباك الذي رافق عملية سن القوانين المنظمة للاستحقاق الانتخابي الذي كان من المزمع إجراؤه في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١. في وقت لاحق، تم تعيين الأمريكية "ستيفاني وليامز" كمستشارة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، حيث قامت بعقد عدة اجتماعات بين مختلف القوى الليبية في محاولة واضحة لإنقاذ الملف الليبي المعقد بفعل التدخلات الخارجية السلبية والاستقطابات الحادة[١٦].

لا يمكن إغفال دور الفاعلين المحليين، حيث يرتبط بعضها بالقوى الإقليمية بشكل مباشر، بعد ما تحولت إلى مجرد أدوات يهدم بهم الخارج كيان الدولة الليبية. وصارت تلك الأطراف مرتهنة وتحت سيطرة دول عربية وإقليمية، بحيث باتت أي دولة تحاول عرقلة المسار السياسي من خلال التوجه نحو التصعيد الميداني العسكري، إذا ما شعرت تلك الأطراف بأن هذا المسار سيكون على حساب نفوذها ومصالحها. وهو ما أسهم في تعقيد المشهد الليبي، وفي ذلك كله كان الشعب الليبي هو من يدفع الثمن باهظاً بأمنه ومستقر عيشه.

ثالثاً: انفراج الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية

في ظل جهود المقاربة الأممية لحشد الدعم الإقليمي والدولي من أجل إيجاد مسعى جديد لكسر الجمود السياسي في ليبيا، عقدت عدة جولات وحوارات بدءاً من باليرمو وباريس (١ و٢) وبرلين لجمع الفرقاء الليبيين على مائدة حوار، بحضور الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة والمؤثرة في المشهد الليبي من أجل الوصول إلى حلول فعلية للأزمة القائمة، ووقف التدخلات الخارجية ومنع تدفق السلاح، وقبل كل هذا وقف الاقتتال الدائر حول العاصمة طرابلس. إلا أنها لم تفلح في تحقيق اختراق حقيقي يذكر في مسار حل الصراع المتفاقم[١٧].

أسفرت دورة المفاوضات الطويلة والشاقة المنبثقة عن تفاهمات برلين وتحديداً منها العسكرية، ليصل الطرفان إلى اتفاق وقف دائم للنار، مثلما توصل الطرفان إلى قناعة باستحالة الحسم العسكري في ظل توازن الأوضاع ميدانياً، وعدم جدوى السلاح في إقصاء الآخر من المعادلة السياسية.كما حضرت الحاجة لإحياء حقيقي، وترجمة واقعية لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف ٥ شباط/فبراير ٢٠٢١. الذي يمثل اختراقاً مهماً جاء بجهد المبعوثة الأممية إلى ليبيا "ستيفاني وليامز"، لا سيما بعد الحضور الأمريكي ودخولها القوي على خط التسوية، بما لها من ثقل كبير قادر على تبديد التأثيرات السلبية للقوى الخارجية، وهو بمثابة انفراجةٍ مهمة في خط المقاربة، بعد الاتفاق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح تشمل خط سرت والجفرة، وسحب المرتزقة، وتشديد حظر السلاح المفروض على الأطراف الليبية المتصارعة، أثمرت في نهاية المطاف عن تسوية سياسية، تسلمت خلالها سلطة انتقالية منتخبة، تضم مجلساً رئاسياً وحكومة وحدة وطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة" في ١٠ آذار/مارس ٢٠٢١، لإدارة شؤون البلاد، على أن تعقبها انتخابات رئاسية وبرلمانية في مدة أقصاها تسعة أشهر من تاريخه[١٨].

لكن يبقى الأمر مرهوناً بموقف الأطراف الليبية، وبجدية المجتمع الدولي خصوصاً الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي. كما يبقى الدور الأمريكي برغم أهميته غير كافٍ لإيجاد تسوية سياسية من دون قوة أوروبية وازنة، وعلى مسافة متساوية من الأطراف المتباينة، لتعزيز الجهد الأمريكي، وتصويبه نحو كبح نفوذ وتدخلات القوى الإقليمية والدولية، كتركيا، ومصر والإمارات وقطر، وروسيا وفرنسا وإيطاليا، بحيث يذهب الليبيون إلى تسوية تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة الموحدة بمؤسساتها[١٩].

وعلى الرغم من أهمية التقدم على صعيد التسوية، وما يعكسه ذلك من عودة قدر من الثقة بين الفرقاء الليبيين، غير أن ذلك لا يخفي تحديات جمة واجهت حكومة الوحدة الوطنية، لإعادة ترتيب المشهد السياسي والأمني والاجتماعي الليبي. من دون إغفال

إنهاء النزاع والتزام الأطراف الليبية بإجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المقرر لها، وحصر السلاح في يد الدولة وتطوير العلاقات مع دول الجوار. وفي ضوء الكوابح الإقليمية والدولية التي تواجه مسار التسوية السياسية والمصالحة، أثبتت معطيات الحوار بأن أي انفراجات في الوضع الليبي وحلحلته، لا يمكن ان تأتي من قوى خارجية منغمسة في وحل الصراع العسكري الدائر، وتعمّق الانقسام وتؤمّن استدامته بين الفرقاء. وتحكمها أطماعها ومصالحها المحضة[٢٠].

رابعاً: تحديات تعرقل جهود البعثة الأممية في ليبيا

حتى كتابة هذه السطور، لم تتمكن حكومة الوحدة الوطنية التي نجمت عن الاتفاق السياسي في جنيف ٢٠٢١، من تحقيق ما وعدت به.إذ تواجه مجموعة تحديات داخلية وخارجية، سوف نجمل أبرزها دون الجزم بحصرها في الآتي:

١. إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية

لا شك أن استمرار الخلافات السياسية والأيديولوجية بين القوى والأحزاب السياسية، إضافة إلى تباين مواقفها وتقاطع مصالحها وأهدافها، ناهيك عن سياسة الانتقام والإقصاء العالقة في مربع من عدم الثقة وتأثيراتها السلبية في المسار الديمقراطي وبناء الدولة وترسيخ مؤسساتها، تعد من التحديات الأساسية التي تواجه البلاد في المرحلة الراهنة. وتمثل عملية توحيد الجيش والشرطة تحت سلطة تنفيذية واحدة، ونزع سلاح الفصائل والتشكيلات المسلحة خارج سلطة الدولة، وإنهاء الفوضى الأمنية، من أبرز التحديات التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية الليبية التي تعهدت في وقت سابق بإيلاء هذا الملف أولوية قصوى، خصوصاً وأنها تعد العامل الأبرز وراء تعطيل العملية السياسية وما تشكّله من خطر يهدد أمن واستقرار ليبيا. إذ يعزز نجاح هذه العملية من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في ليبيا، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع. وهو ما يتطلب لتجاوزه إرادة سياسية صلبة، واستعداداً للتنازل عن المغانم السياسية والمادية التي تم تحصيلها بفعل الاستثمار في الانقسام[٢١]. التحدي الأهم الذي يتمثل في الانقسام

والتشرذم، وعدم الاتفاق على عدة قضايا مهمة خصوصاً فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية وتعدّ مهمّة قيادة الجيش الملف الشائك والمعقد وراء تعطيل المصالحة الوطنية.

٢. تحديات تعيق التسوية والمصالحة

تعد الانتخابات مخرجاً لمعالجة الشروخ السياسية والاجتماعية التي تسببت بها حالة الانقسام والتشظي بين أطياف المجتمع الليبي. بيد أن إجراء الانتخابات يفترض أن تجري بعد حل هذه الشروخ من خلال التسويات السياسية والمجتمعية وغيرها. إن من شأن إنجاز المصالحة والخروج من حالة الانقسام سوف يسهم في التخفيف من حدة التوترات ويعود بالعديد من النتائج الإيجابية على ليبيا وشعبها. وعليه، فإن إجراء الانتخابات من دون حل هذه القضايا، قد تزيد من تعقيد ات الأزمة بل وتفاقمها، كما تبيّن في حالات عديدة[٢٢].

التحدي الأهم الذي سيواجه الحكومات الليبية المتعاقبة، الانقسام السياسي وعدم الاتفاق على عدة قضايا مهمة خصوصاً فيما يتعلق بالقيادة العامة للجيش الوطني الليبي وموقع المشير خليفة حفتر في الترتيبات الجديدة، وتعد مهمة قيادة الجيش الملف الشائك والمعقد وراء عرقلة مسار التسوية والمصالحة.

٣. التحديات الخارجية

لا شك أن العامل الخارجي كان له الدور الرئيس في صياغة المشهد الليبي ببيئته الاقتصادية والسياسية والأمنية المنكشفة والتابعة، وهو ما أتاح له اللعب على تناقضات الأطراف الليبية المنقسمة والمتصارعة للمضي في تنفيذ مشاريعه السياسية وفي خلق وقائع جديدة على الأرض. حيث لم تعد أطراف اللعبة السياسية الليبية، في ظل انقسامها قادرة على إدارة علاقاتها وتجاوز خلافاتها بصورة مباشرة، الأمر الذي عرّض البلاد لضغوط وتأثيرات الأطراف الخارجية الساعية لتحقيق مصالحها، في ظل ما يتمتع به

حفتر من دعم يأتي من مصر والإمارات وفرنسا وروسيا. من دون إغفال الدور القطري والتركي الواضح في دعم الحكومة في الغرب الليبي، بالأسلحة والعتاد العسكري.وعليه، فإن الحل لن يأتي من قوى دولية أو إقليمية تعبئ الساحة بما يكفي لإبقاء جذوة الصراع مشتعلة بين الفرقاء، ويستمر النزيف الوطني، وهو ما وصل بليبيا إلى هذا المآل الصعب[٢٣].

من المُفيد التذكير هنا، إن اتفاق الصخيرات الذي رعته المنظمة الأممية، شكلّ أول درجة في سلم تعثر جهود المصالحة، إذ لم يؤسس إلا لتمكين بعض القوى الجهوية والسياسية الناتجة عن ثورة ١٧ شباط/ فبراير، فقد كانت النتيجة الأبرز تعميق الخلافات بمستويات متعددة شملت الجهوية والإثنيةالهويتية والاجتماعية والاقتصادية، مثلما رفعت من درجة ونطاق التدخل الخارجي، الذي ساهم في زيادة حدة الانقسام واستعصاء الأزمة على الحل، وبالتالي عجزت الأطراف الليبية عن التحرك بصفة مستقلة، فدخلت في حرب بالوكالة.

وبوجه عام، يمكن القول إن العامل الخارجي بكل مستوياته وتعقيداته، مثّل منذ بداية التدخل الدولي عام ٢٠١١، أحد أهم وأخطر مكونات الأزمة، بل مثّل العامل الجوهري تقريباً في استعصاء الأزمة الليبية على الحل السياسي السلمّي، وكذلك التأثير في مدى تماسك المكونات الليبية جميعاً من ناحية، وداخل كل مكون أو طرف منها من ناحية أخرى [٢٤].

وتأتي مسألة إجلاء القوات الأجنبية من الأراضي الليبي البالغ عددهم ٢٠ ألف عنصر مسلح، قضية مهمة أخرى للحكومة الليبية الجديدة، ومن أهم التحديات التي سوف تواجهها. خصوصاً وقد انتهت المهلة المحددة دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (٥+٥)، الناتجة عن اتفاق ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠، من إجبار تلك القوات على مغادرة الأراضي الليبية، وهو ما ينبئ بإمكانية عودة الصراع المسلح. وطالما بقيت

التدخّلات الخارجية العبثية، فسيظل المجتمع الليبي يعاني من الانقسام والتفكك، وخاّصةٍ أن بوادر التقسيم، بفعل التدخل الخارجي، تلوح في الأفق[٢٥].

خامساً: مقاربة المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي" بين التسطيح والافتقار للواقعية

عند الوقوف على مقاربات بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالدعم لفك رموز الصراع الليبي وآليات حلحلته، على مدار العقد الأخير. يبدو أن معطيات الواقع الداخلي الليبي فضلاً عن التحديات الخارجية لم تسعف البعثة الأممية حتى اللحظة في خلق فرصة مواتية للوصول إلى نتائج إيجابية تسهم في إيجاد مخرج آمن بما يحقق الاستقرار وإعادة الأمن وبناء مؤسسات الدولة في ليبيا.

تسلم السياسي السنغالي "عبد الله باتيلي مهامهخلفاً للسلوفاكي "يان كوبيش"بعد أن عينه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ممثلاً خاصاً له في ليبيافي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. أجرى "باتيلي"العديد من اللقاءات والمشاورات مع أغلب أطياف وشرائح المجتمع الليبي بكافة توجهاتهم ومشاربهم، وعلى المستويين الرسمي والشعبي، يبدو أن باتيلي بعيد عن ما يدور في واقع المعركة السياسية الليبية، ومقاربته لحل الأزمة القائمة غير واقعية، ولا تحمل أفكارً متقدمة كفيلة بأن تزحزح واقع الرتابة والصراع بين أطراف المعادلة السياسية، أو توجد مقاربة معقولة معه. وبدا وكأن باتيلي لم يقرأ ويستوعب صورة المشهد الليبي بكل حيثيات تفاعلاته ومستجداته وديناميةمتغيراته المناطقية والجهوية والمصالحية المتضاربة التي يصعب عليه تحديد كيفية تفاعلاته المعقدة في مشهد الرأي العام وتوجهاته الواقعية الجديدة. ومثل هذه الإشكاليات تحول دون توفير صورة دقيقة ومحددة لطبيعة المشهد الليبي والفاعلين فيه. وظهر باتيلي مؤخراً بمبادرات ومقاربات أكثر ما يمكن أن توصف بنوع من التسطيح، حيث بنيت معطياتها على قراءة غير وافية ومستفيضة للواقع الليبي، وتفتقر في الوقت نفسه لحدس عميق يواكب تطورات المشهد الليبي بكل تفاعلاته

الداخلية والخارجية، ربما خضع باتيلي في بنائه التحليلي ورؤيته للواقع الليبي، كما يجب أن يكون لا كما هو كائن[٢٦].

يبدو أن خيار البعثة الأممية في التوجه نحو تشكيل حكومة شراكة موحدة بين أقاليم البلاد المختلفة غير ممكناً في ظل تخبط مدخل الهويات الصراعية، ناهيك عن واقع مليء بالمتناقضات والهويات المتشنجة في بلد يعيش وضعاً صراعياً يصعب التميز فيه بين هوية المتصارعين أنفسهم. ناهيك عن انتشار للسلاح والميلشيات بشكل لم يسبق له مثيل. ويبدو أيضاً بأن التوجه نحو خيار تنظيم وخوض الاستحقاق الانتخابي غير ممكناً.

فهل ليبيا مؤهلة لخوض هذا الغمار ومن ثم، ضمان قبول الأطراف كافة التسليم بنتائجه، في جغرافية بلد مشتعل تتجاذب فيها أطراف الصراع مشاريع استخباراتية لقوى إقليمية ودولية لا تتردد في استعمال كل الوسائل الممكنة والمتاحة لتضرب بها بني الدولة في كل اتجاه، إذا ما تقاطعت مسارات الحل مع أهدافها ومصالحها. وما يمكن أن تسفر عنه من مخرج فوضوي بكل رداته العكسية؟ لذا،يبقى من العبث الوقوف على أرضية حل واقعية وفقاً لطروحات البعثة الأممية المثالية التي تتحفنا بها بين الفينة والأخرى[٢٧].

من الأهمية بمكان الاقتراب أكثر من معطيات المزاج الاجتماعي والسياسي الليبي السائد، وتأثيره في التخندقات الجغرافية المستقبلية، حتى يتسنى للبعثة الأممية توقعات أكثر منطقية وعمق. فهي معنية أيضاً بفهم ودراسة مسار الدعم والتوجه الإقليمي لطبيعة المشهد الليبي تتصارع وتتجاذب قوة مصالحه المنقسمة بين أطراف خارجية. هذه هي أخطاء الأسلاف من المبعوثين الأمميين وذات التخبط الذي وقع فيه المبعوث الأممي الحالي "عبد الله باتيلي".

إذا، ما هو الحل البديل؟ وماذا لدى البعثة الأممية في جعبتها الآن لتقدمه لإنهاء الأزمة في ليبيا بعد سنوات من الانقسام والصراع؟

لقد بات يساورنا الشك مع أي تحرك للأمم المتحدة وبعثتها للدعم في ليبيا تجاه الأزمة القائمة وحيادية مقاربتها للحل، وما إذا كانت فعلاً تحمل في جعبتها أفكاراً بناءة تجمع الفرقاء الليبيين على مائدة حوار حقيقي بحيث تكفل انسحاباً لجميع القوات الأجنبية من الأراضي الليبية، تفضي في نهاية المطاف إلى فك رموز الأزمة الليبية المتفاقمة وحلحلة كل تعقيداتها المتشابكة. يمكن أن نقول إن جهود البعثة الأممية أصبح مفتاح فوضى بامتياز، لا نعلم أي أفق للحل، وأين ستذهب ليبيا بمشهدها الصراعي القائم في ظل عجز المنظمة الأممية وبعثتها للدعم في ليبيا من تقديم مقاربة واقعية تفضي إلى حل الصراع القائم من خلال موقف رادع لمعرقلي الحوار والأطراف الخارجية الداعمة لها؟

أخيراً؛ نتقدم للبعثة الأممية للدعم في ليبيا بجملة توصيات موضوعية لعلها تسعف في فك رموز الواقع الليبي ومعترك تجاذباته، التي لا يبدو التكهن بشأنها بكل تلك السطحية، والتصور الأولي غير المتماسك أن تحقق أي نجاح يذكر في مسار حل الأزمة. وهي أن يستمع المبعوث الأممي من كل الفاعلين في المشهد الليبي وقواه المتصارعة دون تحيز لطرف على حساب آخر. وإذا كانت الأمم المتحدة فعلاً بصدد طرح حل حقيقي لمعادلة واقعية، أن تقف لدعم ومساندة الحكومة الشرعية في بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي والبدء في نزع سلاح المليشيات خارج سلطة الدولة، ضمن إطار زمني محدد، في ظل ليبيا موحدة وفقاً لمخرجات ملتقى الحوار السياسي التي رأت النور مع مطلع ٢٠٢١ بتوافق معظم القوى السياسية. واعتماد نظرية الشراكة الوطنية بين كل مكونات المجتمع الليبي كأساس لبناء المستقبل والخروج من دائرة الأزمات على صعيد المؤسسات والبرلمان والقوى السياسية الأخرى. مع ضرورة اتخاذ خطوات جدية وملموسة بفرض عقوبات على الأطراف المحلية المُعرّقلة للحوار والقوى الخارجية التي تدعم الأطراف الليبية بالعتاد والسلاح. على أن يعقبها المساعدة في خروج كل القوات الأجنبية من ليبيا، بما يسهم في إعادة الأمن، وتثبيت دعائم الاستقرار في ظل كيان موحد وفقاً لمخرجات الاتفاق السياسي

الليبي الذي رأى النور في مطلع شباط/ فبراير ٢٠٢١، بتوافق كل القوى السياسية، عندها يمكن الحديث عن مقاربة أممية واقعية ومقبولة وقابلة للطرح والنقاش.

خاتمة

برغم النجاحات التي حققتها البعثة الأممية على صعيد التوافق الوطني بين الفرقاء الليبيين من خلال ملتقى الحوار السياسي الأخير في جنيف، الذي ساهم في وقف إطلاق النار بين الأطراف الليبية المتصارعة، إلا أن من هناك الكثير من النتائج السلبية التي لحقت بتلك العملية. وبدت مظاهر التعثر الحاد تسير باتجاه التأزيم، خصوصاً بعدما فرضت قاعدة تقسيم المناصب السياسية على الأقاليم الليبية الثلاثة (طرابلس الغرب، برقة، فزان)، مما صعّب من مهمّة "حكومة الدبيبة" في سياق تعدً فيه المحاصصة والترضيات السياسية والقبلية والجهوية عامل الفرز الأهم. وهو ما يعكس في جانب كبير منه إن المقاربات الأممية لا تزال تتعامل مع مظاهر الأزمة الليبية بنوع من التسطيح وعدم الواقعية وليس البحث في أسبابها وجذورها.

العامل الآخر، يكمن في الكوابح الإقليمية والدولية ودورها في إذكاء الصراع بين الأطراف الليبية. حيال ذلك، ينبغي على المنظمة الأممية أن تضطلع بدور أكثر حضوراً وفاعلية في مقاربتها للأزمة الليبية، كما يتوقف ذلك أيضاً على أن تتحلى الأطراف الخارجية الفاعلة في المشهد الليبي بسياسة ضبط التنافس/ أو الصراع الدائر حول ليبيا بكل ما تعنيه من التدافع على الموارد والنفوذ وهيبة الحضور، سواء بخلق توازنات جديدة وتوسيع مساحة التفاوض، أو بإتاحة الفرصة للعمل السياسي ووقف تزويد وإمداد الأطراف الليبية بالسلاح والعتاد العسكري، وحثها فعلياً على السلام. ما لم يحدث ذلك، فمن المحتمل استمرار إدارة الأزمة بدلاً من تسويتها، ويستمر أيضاً تبادل الأدوار بين المبعوثين الأمميين، ويبقى الليبيين في انتظار المبعوث الأممي الجديد خلفاً لرئيس البعثة الحالي عبد الله باتيلي.

الهوامش

[1] . يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣، ص: ١٩٧ . ٢١٠.

[٢] . محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة ١٩، العدد٧١، ربيع ٢٠١٥، ص: ١٨ . ١٩.

[٣] . محمد عبدالحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا التحديات وآفاق المستقبل، **مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية**، العدد ٢١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ص: ٤١ .٤٣.

[٤] . السنوسي بسيكري، **أحد عشر عاما على ثورة ١٧ فبراير الليبية المسارات، العثرات، المآلات**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، مارس/ آذار ٢٠٢٣.

[٥] . بشارت رضا زنكنة، **دور المبعوث الأممي في تسوية النزاعات ذات الطابع الدولي**، بيروت، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٣، ص:٢٠.

[٦] . عبد العزيز الوصلي، بعثة أممية تلو أخرى إلى ليبيا. مراحل انتقالية متواصلة واستقرار مؤجل، الجزيرة، ٢٠٢٢/٨/٣، تاريخ الدخول في ٢٠٢٤/٤/١، https://2u.pw/R6nl16V.

[٧] . أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، **مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو ٢٠٢٢، ص:٤١٢.

[٨] . الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح، ص: ١٨ . ١٩.

[٩] . الإمارات تشتري ذمم شخصيات دولية، قناة العالم، ٢٠١٧/٩/١، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٠١/١٧. متاح على الرابط التالي:

https://2u.pw/1V5Oedi

[١٠] أحمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، **مجلة سياسات عربية**، العدد٣٦، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، ص٦٤.

[١] ١. خالد محمود، سلامة: الملتقى الوطني الجامع سيعقد في غدامس منتصف أبريل المقبل، الشرق الأوسط، العدد١٤٧٢٣، ٢١ مارس ٢٠١٩، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٢/١٠، https://bit.ly/3licsKG.

[١] ٢. الحسين العلوي، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٢/١١، https://bit.ly/3pn9zck.

[١] ٣. مقابلة خاصة مع رئيس بعثة الأمم المتحدة بليبيا غسان سلامة، برنامج بلا حدود، **قناة الجزيرة** ٢٠١٩/٣/٢٨.

https://2u.pw/VM05Wjd

[1] ٤. حسين مصطفى، مؤتمر برلين حول ليبيا.. عقدة السلاح تتصدر وتشكيك بجدواه، عربي٢١، ٤ أكتوبر ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٨/١٢/٢٠٢٣ https://bit.ly/3vp0HHg.

[1] ٥. التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات، مركز الإمارات للسياسات، ٤ أغسطس ٢٠٢٠. تاريخ الدخول ١١/١٢/٢٠٢٣ https://bit.ly/3nYJ91G.

[1] ٦. المرجع نفسه.

[1] ٧. محمد أحمد القابسي، عن مؤتمر برلين بشأن ليبيا، العربي الجديد، ٧ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول ١٠/١٢/٢٠٢٣.

https://2u.pw/k4rZ5mx

[1] ٨. عبد الحي علي قاسم، خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة، **مجلة المؤتمرات العلمية الدولية**، العدد (٧)، مايو ٢٠٢١، ص: ١٧٥ .١٧٧.

[1] ٩. ندوة الأزمة الليبية: لا حل عسكرياً ولا بديل عن التسوية السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨ مارس ٢٠١٧.

https://bit.ly/3gZ4yUq

[2] ٠. المبادرة الأمريكية بشأن ليبيا: وكبح الطموحات الروسية والتركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٢ أغسطس ٢٠٢٠. تاريخ الدخول ٠٢/١٢/٢٠٢٣. https://bit.ly/36oMfEo

[2] ١. منى سلمان، مجلس رئاسي جديد.. قراءة في المواقف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، ١٣/٢/٢٠٢١ https://bit.ly/37qS1pb. تاريخ الدخول ٠٥/٠١/٢٠٢٤.

[2] ٢. نادية سعد الدين، الحكومة الليبية وتحديات ما قبل الاستحقاق الانتخابي، **مجلة شؤون عربية**، العدد١٨٦، يونيو ٢٠٢١.

https://bit.ly/3j8c8Pk

[2] ٣. محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام ٢٠١١، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٣١، كانون الأول/يناير ٢٠١٥، ص:١٠٣.

[2] ٤. إيمان مهذب، وغازي كشميم، الحرب في ليبيا اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرقها المصالح ويحكمها التاريخ، الجزيرة نت، ٢٣/ ٧/ ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ١٠/١٢/٢٠٢٣ https://bit.ly/2OAyVq6.

[2] ٥. محمد عبد الحفيظ الشيخ، التنافس الفرنسي الإيطالي وتداعياته على ليبيا، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٥١٩، حزيران/يونيو ٢٠١٩، ص: ١٣٧ . ١٤٥.

[٢]٦. منى سلمان، مجلس رئاسي جديد.. قراءة في المواقف والتحديات، **مجلة السياسة الدولية**، ٢٠٢١/٢/١٣، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٢/١٠ https://bit.ly/37qS1pb.

٧. عبد الله باتيلي أول أفريقي يعين مبعوثاً أممياً في ليبيا، الجزيرة، ٢٠٢٢/٩/٥، تاريخ الدخول [٢] ٢٠٢٤/٠١/١٩.

https://2u.pw/W6hzQ8z

٢٨. أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مرجع سابق، ص:٤١٥ . ٤١٧.